نشرة صحفية للأمم المتحدة

بيان أدلى به المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد أداما دييِنغ، والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالمسؤولية عن توفير الحماية، السيدة جينفر ولش، بشأن الحالة في إسرائيل وفي قطاع غزة في الأرض الفلسطينية المحتلة

(نيويورك، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤) أعرب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد أداما دييِنغ، والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالمسؤولية عن توفير الحماية، السيدة جينفر ولش، عن بالغ القلق إزاء تصعيد العنف في قطاع غزة المحتل وإزاء استهداف المدنيين في الأزمة الراهنة.

''نعرب عن صدمتنا إزاء العدد الكبير من القتلى والجرحى الذين وقعوا في صفوف المدنيين من جراء العمليات الإسرائيلية الجارية في غزة وإزاء الهجمات الصاروخية التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة على المناطق المدنية الإسرائيلية''. فوفقا لأحدث تقرير صادر عن الأمم المتحدة، تسبب القتال بقتل ٦٩٧ فلسطينيا بمن فيهم أكثر من ٥٠٠ مدني، من بينهم ما لا يقل عن ١٧٠ طفلا و ٨٦ امرأة. وحسب المصادر الإسرائيلية، قتل ما مجموعه ٢٩ جنديا إسرائيليا وثلاثة مدنيين منذ بدء أعمال القتال في ٧ تموز/يوليه. ونتج عن عمليات القصف العسكري التي تقوم بها القوات الإسرائيلية في قطاع غزة تدمير المنازل والمدارس والمرافق الطبية والبنى التحتية الأساسية، بما في ذلك مرافق الأمم المتحدة.

وأعلن دييِنغ وولش أن العدد الكبير من الإصابات في صفوف المدنيين، لا سيما بين الفلسطينيين، يمكن أن يدل على استخدام قوات الدفاع الإسرائيلية للقوة بشكل مفرط وعشوائي. وفي الوقت نفسه، يشكل قيام حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة بشن هجمات صاروخية على المناطق السكنية الإسرائيلية استخداما عشوائيا للقوة. وفي هذا السياق، لاحظ المستشاران الخاصان أن ''كلا الطرفين ينتهكان القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد تشكل هذه الأعمال جرائم فظيعة''.

ويحث المستشاران الخاصان جميع الأطراف على التقيد بمبادئ التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية. ودعوا أيضا قوات الدفاع الإسرائيلية إلى احترام مبدأ التناسب احتراما تاما.

وأفاد المستشاران الخاصان بما يلي: ”يساورنا القلق نفسه إزاء الاستخدام السافر للخطاب المفعم بالكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي، لا سيما ضد السكان الفلسطينيين“. فوفقا لتقارير موثوق بها، نشر أفراد رسائل من شأنها أن تجرد الفلسطينيين من إنسانيتهم ودعوا إلى قتل أعضاء هذه الجماعة. ويذكر المستشاران الخاصان الجميع بأن القانون الدولي يحظر التحريض على ارتكاب الجرائم الفظيعة.

وتقع على عاتق إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، والسلطة الفلسطينية وحماس مسؤولية حماية السكان في غزة. ودعا المستشاران الخاصان الأطراف الثلاثة إلى اتخاذ تدابير فورية لكفالة حماية السكان. ونظرا إلى شدة أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في غزة، فإن المجتمع المدني مسؤول أيضا عن توفير المساعدة لحماية السكان المدنيين من خلال القيام، قبل كل شيء، بتشجيع ودعم إجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار وبكفالة إيصال المعونة الإنسانية.

وأشار المستشاران الخاصان إلى أنه ”ينبغي إجراء تحقيق دقيق وحيادي في أعمال جميع الأطراف ويجب إخضاع الذين تثبت مسؤوليتهم عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، من كلا الجانبين، للمساءلة عن أعمالهم. فلا يزال للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة سابقا أثر سلبي مستمر في المنطقة. وبغية تحقيق حماية السكان في المنطقة، دعا المستشاران الخاصان إلى إنهاء أعمال القتال، وإنشاء ممر إنساني، ورفع الحصار المفروض على غزة الذي أدى إلى زيادة المعاناة. ودعا المستشاران الخاصان الأطراف إلى العودة بجدية إلى إجراء مفاوضات تنهي دوامة العنف وتوجد حلا مستقرا وعادلا ودائما لهذا النزاع الطويل الأمد.

للاستفسارات الإعلامية، يرجى الاتصال بـ:

ماريون أرنو
موظفة الاتصال
المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن توفير الحماية
http://www.un.org/en/preventgenocide/adviser/
رقم الهاتف: 6275 963 212 1+
البريد الإلكتروني: arnaud@un.org